



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت



مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

مجلة علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة

تصدر عن
مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المجلد 04 العدد 01 - جوان 2021

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589
الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكترونية: E-ISSN : 2716-8743
الإيداع القانوني : ديسمبر 2018



الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة



مجلة
تصدر عن

مختبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة

جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي - تيسمسيلت

المجلد 04 العدد 01
جوان 2021

revue.mesd@gmail.com

<http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/>

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602>

الترقيم الدولي المعياري للدورية : ISSN: 2710-8589
الترقيم الدولي المعياري للدورية الالكترونية: E-ISSN : 2716-8743
الإيداع القانوني : ديسمبر 2018

المدير الشرفي للمجلة

أ. د. دهموم عبد المجيد مدير جامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت

مدير ورئيس تحرير المجلة

أ. د. ألعيداني إلياس، جامعة تيسمسيلت

نائب رئيس التحرير

د. محي الدين محمود عمر ، جامعة تيسمسيلت

رئيس لجنة القراءة

د. بوزكري جيلالي، جامعة تيسمسيلت

أعضاء هيئة التحرير

د. محمودي أحمد / د. سماعيل عيسى / د. بوزكري جيلالي

أعضاء اللجنة العلمية

د. صالح هاني عبد الحكيم إسماعيل	جامعة طيبة بالمدينة المنورة
أ. د. لعلاوي عمر	المدرسة العليا للتجارة.
أ. د. راتول محمد	جامعة الشلف
أ. د. عبد الحفيظ دحية	المدرسة العليا للتجارة.
د. كمال خريف	جامعة ابن زهر المغرب
أ. د. ثابتي حبيب	جامعة معسكر
د. سيد علي كمال كايا	Business School Toulouse
أ. د. كمال رزيق	جامعة البليدة
أ. د. الطاهر أحمد محمد علي	جامعة القصيم (المملكة العربية السعودية)
د. أحمد عبدالصبور الدجاوي	كلية الحقوق - جامعة أسيوط
د. حكيم براضية	جامعة الجوف، المملكة العربية السعودية
د. عماد الدحيات	جامعة الامارات العربية المتحدة
أ. نسرين موسى أحمد أحمد؛	جامعة أم درمان الأهلية (السودان)
د. عبد الله سراج	(المملكة العربية السعودية)
د. همام القوصي	جامعة حلب - الجمهورية العربية السورية

الجامعة التقنية الشمالية -العراق	د. سلطان عبد الرحمن فتحي
معهد الادارة والحاسبات ونظم المعلومات مصر	د. نشأت ادوارد
جامعة بغداد	ا.د.سعاد هادي حسن الطائي
جامعة سلطان قابوس عمان	د وكيل عمار
مصر	أ.د/ رحاب يوسف
جامعة بشار	أ.د. عبد السلام مخلوفي
جامعة ابن باديس مستغانم	اد عدالة العجال
جامعة تيسمسيلت	د. عمر محي الدين محمود
جامعة تيسمسيلت	د. عيسى سماعيل
جامعة البليدة	د. عبدالحق القينغي
جامعة تيسمسيلت	د. محمودي أحمد
جامعة تيسمسيلت	د. بوزكري الجيلالي
جامعة يحي فارس بالمدينة	د. نذير بوسهوه
جامعة بشار	د. زهير طافر
جامعة الوادي	د. علي العبسي
جامعة تيسمسيلت	د. محمد صلاح
جامعة الجلفة	د. هزرشي طارق
جامعة ابن خلدون تيارت	د. زيانى عبد الحق
جامعة ابن خلدون تيارت	د. خيرة مجدوب
جامعة الجلفة	د. مداح خضر
جامعة تيسمسيلت	د. روشو عبد القادر
جامعة المسيلة	د. مخوخ رزيقة
جامعة الشلف	د. حمزة مزيان
جامعة معسكر	د. حسيني إسحاق
جامعة خميس مليانة	د. قسول فاطمة الزهراء

أولاً: التعريف بالمجلة.

مجلة " الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة " مجلة أكاديمية علمية دولية محكمة سداسية ومتخصصة، تصدر عن مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة أحمد بن يحيى الونشريسي تسمسيت، وتتناول القضايا والموضوعات بمجال علوم التسيير والتجارية والدراسات الاقتصادية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام المتزايد بالبحث العلمي والتعليم الجامعي بجامعة تيسمسيت، عن طريق نشر الدراسات الجادة والمتميزة ذات الطابع الاستراتيجي في مجال إدارة الأعمال والتسويق والدراسات الاستراتيجية بالإضافة إلى الدراسات الاقتصادية الكمية والمتخصصة، على أن تستند الدراسات المنشورة إلى معايير نشر علمية دقيقة وذلك بمشاركة أبرز الأكاديميين والباحثين في الجزائر والعالم العربي وباقي دول العالم.

ثانياً: أهداف المجلة.

- تسليط الضوء بشكل علمي على المواضيع والقضايا ذات الطابع الاقتصادي البحت الخاص بالجزائر وباقي دول العالم.
- تشجيع البحث العلمي في الجامعات الجزائرية وباقي الجامعات في دول العالم، وإتاحة الفرصة للباحثين لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي.
- الإسهام في إثراء البحث العلمي في مجالات علوم التسيير والعلوم التجارية والاقتصادية، من خلال نشر البحوث والدراسات النظرية، الكمية والميدانية.
- استشراف القضايا المستقبلية المرتبطة بالجزائر، والدول العربية، وبقية دول العالم.
- التركيز على الدراسات الاستراتيجية الآنية، والمواضيع الحديثة المحتملة في مختلف اهتمامات الباحثين المنتمين للمجلة وغيرهم من الباحثين عبر مختلف أنحاء الوطن والعالم.
- الإسهام في نهضة التعليم الجامعي وتطويره في الجزائر والعالم العربي.
- إطلاق طاقات الإبداع والتنافس العلمي، وفتح المجال أمام البحوث الأكاديمية الحقيقية.
- دعم المكانة العلمية والأكاديمية لجامعة تيسمسيت وتوسيع آفاق البث العلمي.

محتويات العدد

الصفحة	مؤسسة الانتماء	المشاركين	عنوان المقال
24-08			دور تكنولوجيا التعليم في تطوير المؤسسات والأنظمة التعليمية - الجزائر نموذجا - د. بلعدي عبد الله / جامعة خنشلة
39-25			Évolution du concept de développement durable en Algérie: « stratégie et perspectives Dr. MESBAHI Fatima Zahra / Université Aboubekr Belkaid tlemcen
58-40			دور التمكين الإداري في تطوير أداء العاملين في المؤسسة الاقتصادية طوير أمباركة / جامعة تيسمسيلت د محي الدين محمود عمر / جامعة تيسمسيلت
76-59			دراسة قياسية تحليلية لأثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019. -النقطة لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في مجموعة الدول العربية- فراح أحلام / جامعة محمد الشريف مساعدي -سوق أهراس
92-77			متطلبات تطبيق منهجية ستة سيجما كآلية لتحسين جودة التعليم العالي في الجزائر د حسين وراد / جامعة تيسمسيلت صفية بن دومة / جامعة تيسمسيلت أحمد بوديسة / جامعة البليدة 02
106-93			التسويق الأخضر كأحد التوجهات الحديثة للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة دليلة مسدوي / جامعة بومرداس ليلي مطالي / جامعة بومرداس
124-107			اهمية تطبيق الادارة الالكترونية للموارد البشرية في ترشيد الادارة الحكومية -نظام بياناتي للإمارات العربية المتحدة نموذجا - عائشة عزوز / جامعة الجزائر 3 زاهية توام / جامعة الجزائر 3
140-125			دور تمكين العاملين في تحسين جودة الخدمات لتحقيق رضا الزبون (حالة تجارب رائدة لمؤسسات عالمية في تمكين العاملين في القطاع الخدمي) د. حمزة كواديك / جامعة المدية



Modern Economic and Sustainable Development

LMESD

Review

Published by
“the Laboratory of Modern Economic and Sustainable Development”
LMESD

University of Tissemsilt

Volume 04 – ISSUE 01
JUNE 2021

revue.mesd@gmail.com

<http://www.cuniv-tissemsilt.dz/index.php/mesd/>

<https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/602>

International Standard Serial Number: ISSN: 2710-8589

Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716-8743

Legal deposit : December-2018



Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Ahmed bin Yahya Al-Wancharissi
Tissemsilt



Modern Economic and Sustainable Development review

Approved Scientific international Semestrial
review And specializing in economic field

Published by
The laboratory of Modern Economic and sustainable development
faculty of Economics, Business and Management Sciences

Volume 04 – issue 01– JUNE 2021

International Standard Serial Number: ISSN: 2710–8589
Electronic International Standard Serial Number: E-ISSN: 2716–8743
Legal deposit : December–2018



دراسة قياسية تحليلية لأثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

-التفاته لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في مجموعة الدول العربية-

A Econometric Analytical Study On The Impact Of Changes In Sustainable Development Indicators On Attracting FOREIGN Direct Investment In Algeria During The Period 1990-2019

-Reference to the index to ensure the attractiveness of investment in the arab countries-

فراح أحلام¹

Ferrah Ahlem¹

جامعة محمد الشريف مساعديّة – سوق أهراس- (الجزائر)؛ مخبر مالية، محاسبة، جباية وتأمين؛

a.ferrah@univ-soukahras.dz

تاريخ الاستلام: 2021/01/09 تاريخ القبول: 2021/03/08 تاريخ النشر: 2020/06/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع ARDL، وذلك باعتبار الاستثمار الأجنبي أهم مصادر تمويل التنمية على الصعيد الدولي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة في الأجلين الطويل والقصير.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع، الاقتصاد الجزائري.

تصنيفات JEL: C35، P34، Z19...

Abstract:

This study aims to measure and analyze the impact of changes in sustainable development indicators on attracting FDI in Algeria during the period 1990-2019, using the self-regression model with distributed slowness ARDL, considering foreign investment as the most important source of financing for development internationally,

The study concluded that there is a direct correlation between the long- and short-term study variables.

Keywords: Sustainable Development; Foreign Direct Investment; ARDL Mode; Algerian Economic.

JEL Classification Codes: C35, P34, Z19, ...

¹ اسم ولقب الباحث المرسل:فراح أحلام....؛ الإيميل: a.ferrah@univ-soukahras.dz

**مقدمة**

إن تسابق الدول النامية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وحرص حكومتها على بذل المزيد من الجهود لأجل تحسين مناخ العمل الاستثماري المستقر والآمن، وكان من أجل تحقيق تغيرات أساسية في مصادر النمو من النفط إلى قطاعات غير النفطية وتنويع النشاط الاقتصادي من النشاط العام إلى القطاع الخاص، ومن نشاطات إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات إلى نشاطات تنافسية موجهة للتصدير، ومن أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وترقية معارف الاستخدامات التكنولوجية وزيادة فرص العمل إلى جانب اعتماده كوسيلة تمويلية خارجية بديلة محمودة العواقب لاقتصاداتها مقارنة بتلك الوسيلة التقليدية "القروض الخارجية" التي كانت عواقبها وخيمة وبالتالي الاستجابة الحقيقية لشروط ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي.

حيث مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل، فمن النظام الاشتراكي وما صاحبه من مخططات تستهدف تحقيق التنمية وما نتج عنه من مديونية، إلى النظام الحر وما تضمنه من شروط، دفع بالدولة الجزائرية قصرا للاندماج في الاقتصاد العالمي والتماشي مع ما تفرضه متطلبات العولمة من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وتنويعه عن طريق تبني نهج الصناعات التصديرية وتحرير تجارتها الدولية، وبالنظر إلى الضعف الذي تعاني منه المؤسسات الوطنية من ناحية الاستثمار المحلي وكذا نقص الخبرة والكفاءة، كان لازما على الدولة سن جملة من التشريعات المدعمة للاستثمار المحلي وكذا تهيئة أرضية ملائمة لاستقطاب أرس المال الأجنبي المتمتع بمختلف خصائص الكفاءة والخبرة بغرض النهوض بالاقتصاد الوطني، وهو ما يبين لنا مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

الإشكالية:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى تؤثر التغيرات في أبعاد التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 ؟

الأسئلة الفرعية:

حيث تتفرع من الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما طبيعة العلاقة بين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟
- 2- ما هو أثر البعد الاجتماعي والبعد البيئي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ؟

الفرضيات:

وللإجابة على الأسئلة الفرعية يتم وضع الفرضيات التالية:

- 1- هناك علاقة طردية بين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- 2- هناك علاقة عكسية بين البعدين الاجتماعي، البعد البيئي والاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة .

أهمية الموضوع:

يكتسي الموضوع أهمية بالغة كون أن للاستثمار الأجنبي المباشر دور كبير في سد فجوة النقد الأجنبي للدول المضيفة في ظل تراجع المساعدات الدولية وانخفاض حركة الإقراض الدولي، وكذلك تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة

- التعريف بمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
- تحليل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بمؤشرات التنمية المستدامة.

المقال بعنوان: دراسة قياسية تحليلية لأثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.



- تحديد أثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج الإحصائي القياسي لتقدير العلاقة والأثر بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأبعاد التنمية المستدامة في الجزائر.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات والبحوث حول موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة، سواء في التعريف بالمصطلحين وتحليلهما، أو في إبراز العلاقة بينهما نظريا وقياسيا، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

- لخضاري صالح: واقع التنمية المستدامة في الجزائر - الإستراتيجية والجهود - مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 50، العدد 03، ديسمبر 2018، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع التنمية المستدامة في الجزائر من خلال عرض أهم الاستراتيجيات والجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية في سبيل بلوغ التكامل بين كل من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على حد سواء، والذي أصبح ضرورة حتمية لا مناص منها لكل الدول والمجتمعات. وتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. لتخلص الدراسة إلى جملة نتائج أبرزها: تبني الحكومة الجزائرية في إطار الانفتاح على العالم مجموعة من الخطط والبرامج التي تسعى إلى تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة كبرنامج التعديل الهيكلي، وإنشاء المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، وكذا الاستثمار في الطاقات المتجددة، إضافة إلى إقرار الرسوم البيئية.

- رفيق نزاري، هارون الطاهر: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام اختبار منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 44، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2016، حيث أوضحت الدراسة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهو ما تؤكد العلاقة النظرية بينهما، حيث تبين وجود أثر موجب ومعنوي. ضعيف في الأجلين القصير والطويل.

- عبد الكريم بعداش: الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، حيث تم عرض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال إبراز مختلف التشريعات المتعلقة بالاستثمار والحوافز والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي والعوائق التي تواجهه عند الاستثمار، فضلا عن تبيان حجم التدفقات الواردة إلى الجزائر وأثرها على الاقتصاد الجزائري.

- حيث تم معالجة الموضوع وفق النقاط التالية:

أولا: الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر

ثانيا: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في تحقيق التنمية المستدامة.

ثالثا: تحليل التنمية المستدامة في الجزائر وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2019.

رابعا: دراسة قياسية لأثر مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

أولا. الإطار النظري لمفهوم التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي المباشر:

1. ماهية التنمية المستدامة

المقال بعنوان: دراسة قياسية تحليلية لأثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-

2019.



أ. تعريف التنمية المستدامة

يشير مفهوم الاستدامة من الناحية اللغوية حسب المصطلح الإنجليزي Sustainability إلى القابلية للدوام والحفظ والتدني، وهذا المفهوم يمكن أن يمثل موقفا ساكنا، بمعنى أن استدامة التنمية يمكن أن تحقق إذا احتفظ الإنتاج بمستواه الحالي، بينما يجب النظر إلى الاستدامة كموقف ديناميكي يعكس الاحتياجات يعكس الاحتياجات المتغيرة لسكان متزايدين، وتتعدد التعاريف المتعلقة بمفهوم التنمية المستدامة منذ ظهوره بداية الثمانينات من القرن العشرين، ولعل من أهمها وأكثر تداولاً ومرجعية المفهوم الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المستدامة عام 1978 على أنها: "التنمية التي تفي حاجيات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها"، وأيضاً التعريف الصادر عن الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980 والذي عرفها على أنها: "على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع"، وقد عرفتها اللجنة الوطنية للبيئة والتنمية المستدامة على أنها: "التنمية التي تلي احتياجات الأجيال الحالية بدون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية لتلبية احتياجاتهم"¹

ب. خصائص التنمية المستدامة

- هناك عدة أشكال للتنمية، حيث يتميز كل شكل بخصائص معينة تميزه عن باقي أشكال التنمية، ومن الخصائص التي تميز التنمية المستدامة عن باقي أشكال التنمية نذكر:²
- تؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الدخل الحقيقي؛
 - من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والذي تهدف له التنمية المستدامة، فتنجح له خاصية الحفاظ على الموارد الطبيعية تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تحقيق التوازن البيئي بالمحافظة من خلال تحقيق بالمحافظة على الموارد والاستغلال الأمثل لها؛
 - تتميز أنها تنمية تتعلق بالحاضر وبالمستقبل وفي كافة القطاعات، وذلك مع مراعاة حقوق وحاجيات الأجيال المستقبلية؛
 - عكس أشكال التنمية الأخرى التي تعد محدودة في مجال معين، فإن للتنمية المستدامة أبعاد بيئية، اجتماعية، واقتصادية متداخلة فيما بينها؛
 - تتبع التنمية المستدامة طرق عقلانية لاستغلال الموارد سواء كانت متجددة أو غير متجددة، لضمان تحقيق التوازن بين مختلف الجوانب؛
 - إحداث علاقة تكاملية بين التنمية والبيئة لتحقيق تنمية شاملة في جميع القطاعات المختلفة.

ج. أبعاد التنمية المستدامة

حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرج عام 2000 الأبعاد الرئيسية لمصطلح التنمية المستدامة بثلاثة أبعاد رئيسية وهي:³

البعد الأول: البعد الاقتصادي Economic Dimension: ويعتمد على تحسين مستوى الرفاهية للفرد من خلال نصيبه في السلع والخدمات الضرورية، ويتطلب ذلك ليس فقط استخدام الموارد الطبيعية، ولكن استخدامها الاستخدام الأمثل بحيث يتم تحقيق أفضل عائد ممكن بأقل تكاليف ممكنة.

البعد الثاني: البعد الاجتماعي Dimension Social: ويشمل المكونات والسمات البشرية والعلاقات الفردية والجماعية والمؤسسية وما تسهم به من جهود تعاونية أو تسببه من إشكاليات أو تطرحه من احتياجات ومطالب وضغوط على النظم الاقتصادية والسياسية والأمنية.



البعد الثالث: البعد البيئي **Environmental Dimension** : ويرتكز على حماية وسلامة البيئة وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية، وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث الخلل بالمكونات البيئية المتضمنة للأرض والماء والهواء وما يمكن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة البشرية والحيوانية والنباتية، وإدامتها وتقديمها، وتحول دون استنزافها أو تلوثها وضيعها.

2. ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

أ. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك عدة تعاريف نذكر منها:

- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (L'OCDE): الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك النشاط الذي يهدف إلى الحصول على مصلحة دائمة من قبل كيان اقتصادي معين اتجاه كيان مقيم آخر من خلال القيام بمشاريع استثمارية مباشرة، وتعني المصلحة الدائمة وجود علاقة طويلة المدى بين المستثمر المباشر والمؤسسة هذا من جانب، والتأثير البارز على تسيير وإدارة المؤسسة من جانب آخر.⁴

- تعريف صندوق النقد الدولي (FMI): الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من الاستثمارات الدولية التي تعكس المصالح الدائمة التي تتحقق بوجود علاقة طويلة الأمد بين المستثمر المباشر ومؤسسة الاستثمار بالإضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة عالية من النفوذ في الإدارة وتسيير المؤسسة بعد امتلاكه ما يعادل أو يفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة.⁵

ب. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تنافس الدول المصيفة على بيئة المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية بغية تشجيعها على الاستقرار، وبالتالي فيشتد تنافس الدول فيما بينها لتقديم المزيد من الحوافز لصالح الشركات المتعددة الجنسية، كل هذه المزايا والحوافز والضمانات أصبحت دافع كبير للاستثمارات الأجنبية لغزو هذه الأسواق والاستقرار فيها وجعلها منطلق نحو أسواق أخرى جديدة ، ومن بينها:⁶

- الدافع السياسي والاجتماعي

إن الاستقرار السياسي وعلى الرغم من أنه مثار جدل وأهميته بوصفه عنصرا أساسيا في هذا القرار، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فرأس المال الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار أما العوامل الاجتماعية فتعكس لدى جمهور المستهلكين في بلد ما من تفضيل للمنتج الوطني على غيره، وبهذا المفهوم قد تؤدي هذه العوامل دورا إيجابيا في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، من خلال إنشاء وحدات إنتاجية في البلد المستورد لهذه الأموال. لذا يكون هذا الدافع إما لمساعدة دول حليفة، أو للتمكن من ممارسة الضغط على بلد معين وهذا ما يلاحظ من خلال تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية، بهدف التوسع والسيطرة وتوجيه القرار السياسي لهذه الدول.⁷

- الدافع الاقتصادي

يهدف المستثمرون الأجانب إلى الربح وتعظيم فوائدهم وعوائدهم، سواء في بلدانهم الأصلية أو في الخارج. فبالنسبة للبلدان الأصلية فأم قد سيطروا على أسواقهم حتى درجة التشبع، وبالتالي بلوغ العوائد إلى أقصى حد لا يمكن الزيادة فوقه. ونتيجة لتكدس الإنتاج ، أو زيادة درجة المنافسة بين شركات هذه الدول كان لزاما عليها البحث عن أسواق جديدة خارج دولها ، لتصريف منتجاتها ، وتوظيف رؤوس أموالها، إذ تعتبر أسواق الدول النامية أسواق جديدة تحقق أهدافها، ولذا الدافع الاقتصادي دافع مهم.⁸

- كفاءة السياسة التعليمية والتكوينية ودعم أنشطة البحث والتطوير:



إن قدرة الدول المضيفة على استيعاب وتوظيف التكنولوجيا والفنون الإدارية والتنظيمية التي تجلبها الشركات المتعددة الجنسية، تتوقف بالأساس على مدى كفاءة وفعالية الموارد البشرية المتاحة. من هنا يبرز دور السياسة التعليمية والتكوينية في إعداد الكفاءات المطلوبة، والقادرة على التفاعل مع أنشطة الشركات متعدد الجنسيات، بما يعود بالنفع على اقتصاد البلد المضيف.

ثانيا: جاذبية الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على تمويل التنمية:

من خلال رصد تطور وضع الدول العربية ومجموعات الدول العربية الأربع في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، يمكننا

أن نستخلص ما يلي:⁹

الجدول 01: أداء مجموعات الدول الثلاث لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لعام 2019

المجموعات الرئيسية												مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار				المجموعات الجغرافية حسب الترتيب التنافلي لقيمة المؤشر
العوامل الخارجية				العوامل الكامنة				المتطلبات الأساسية								
2018		2019		2018		2019		2018		2019		2018		2019		
الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	
71	24,3	73	22,4	66	42,2	67	40,9	73	52,4	73	53,4	70	39,4	71	38,4	المنطقة العربية
49	32,4	51	31,1	39	55,7	41	54,1	49	62,2	50	63,4	45	50,5	46	49,7	دول الخليج العربي
63	27,9	68	24,2	64	42,7	68	40,1	82	50,0	82	51,1	70	40,6	72	38,5	دول المشرق العربي
76	23,3	76	22,2	70	39,7	72	38,5	71	54,0	73	54,5	73	38,8	74	38,0	دول المغرب العربي
106	10,1	106	8,2	104	23,7	101	23,7	102	38,2	101	39,4	106	22,4	105	21,6	دول الأداء المنخفض
78	23,0	70	24,3	80	34,7	80	34,8	78	51,7	77	52,8	79	36,1	76	36,9	جنوب آسيا



أفريقيا	30,4	89	31,3	88	49,8	83	48,7	83	29,1	90	29,9	90	16,6	91	18,3	89
جنوب الصحراء																
المتوسط العالمي	46,1	55	46,7	55	60,9	55	60,2	55	47,2	55	47,9	55	30,7	55	32,0	55

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان)

- **مجموعة دول الخليج العربي:** حافظت على موقعها كأفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أفضل من المتوسط العالمي طوال الفترة ما بين عامي 2013 و 2019 لكن مع اتجاه عام للتراجع الطفيف في متوسط ترتيبها بالمؤشر العام للجاذبية بمقدار 5 مراكز خلال الفترة ليصل إلى 46 من إجمالي 109 دولة مدرجة في المؤشر مقارنة مع 41 عام 2013، وتواصل الأداء المتميز لدول الخليج مقارنة بالمجموعات العربية الأخرى والعالم في 3 مؤشرات بدرجات متفاوتة أفضلها مؤشر الموارد البشرية والطبيعية بمتوسط ترتيب 40 عالميا ثم مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر الأداء اللوجستي بمتوسط ترتيب 41 عالميا لكل منهما.

- **مجموعة دول المشرق العربي:** حافظت على موقعها كثاني أفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أقل من المتوسط العالمي طوال الفترة ما بين عامي 2013 و 2019 لكن مع اتجاه عام للتراجع (9 مراكز) في متوسط ترتيبها بالمؤشر العام للجاذبية إلى المركز 72 عالميا.

- **مجموعة دول المغرب العربي:** استقرت في موقعها كالثالث أفضل أداء عربي بمتوسط ترتيب أقل من المتوسط العالمي طوال الفترة ما بين عامي 2013 و 2019 لكن مع اتجاه عام للتراجع (مركزان) حيث بلغ متوسط ترتيبها بالمؤشر العام للجاذبية ال 74 عالميا، كما تواصل الأداء الجيد نسبيا لدول المغرب العربي مقارنة بالمجموعات العربية الأخرى.

إن الإسراع في التنمية في الدول النامية لابد أن يواكبه زيادة في الاستثمارات، ولكن من أين تأتي الأموال اللازمة لهذه الدفعة الاستثمارية القوية اللازمة للانطلاق؟ إن الإجابة على هذا السؤال توضح أن مصادر تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية تنقسم بصفة عامة إلى مصدرين رئيسيين: مصادر داخلية ومصادر خارجية، ومن المعلوم أن الدول المتخلفة تنصف بانخفاض معدلات الادخار، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل التي يصعب التأثير إيجابيا فيها في الأجل القصير ومن ثم بات من الأمور الواضحة وجود قيود ترد على إمكانات زيادة معدل الادخار المحلي بدرجة محسوسة تكفي للدفعة الاستثمارية في المراحل الأولى للتنمية. ومن هنا يصبح اضطراب هذه الدول للاستعانة برأس المال الأجنبي لسد النقص أو الفجوة الحادثة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها خلال المراحل الأولى للتنمية أمرا حتميا.¹⁰

إن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في سد فجوة الموارد المحلية وفجوة المهارات يعتبر معيارا مهما لقياس جدوى هذا الاستثمار، باعتباره مصدرا هاما للتمويل ووسيلة ناجحة لاستغلال الموارد الطبيعية غير المستغلة، ويقاس هذا الأثر من خلال دوره في سد فجوة المهارات الفنية وتدريب العاملين والقيادات الوطنية. كما تعد وسيلة فعالة لنقل التكنولوجيا الحديثة وما ينطوي عليها من استحداث طرق الإنتاج وتطوير طرق وأساليب تكنولوجية حديثة للإدارة الاقتصادية، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الخط الناقل لأحدث التقنيات والابتكارات الحديثة سواء أكانت منتجات أو وسائل فنية.¹¹

كما أن انخفاض الاستثمارات يعود إلى نقص المدخرات، والتي يرجع سببها إلى نقص الإنتاجية والناتج، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي ونقص الاستهلاك والادخار. ومع انخفاض أو نقص هذا المؤشر الأخير تنخفض الاستثمارات والطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني. أو بمعنى آخر أن سبب الفقر هو الفقر ذاته.¹²



ثالثا: التنمية المستدامة في الجزائر وأثرها على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2019.

يعد القيام بتحليل مناخ الاستثمار من بين الانشغالات الرئيسية لبلد مثلا الجزائر، وخاصة وأن هذا البلد يجتاز مرحلة انتقالية تعرف تحولات وتغييرات كبيرة خلال السنوات الأخيرة، حيث اعتمدنا في هذه الدراسة على تحليل عدد من المؤشرات الكمية مثل: معدل التضخم، مستوى احتياطي الصرف الأجنبي، المديونية الخارجية، وتقلبات سعر الصرف.

عملت الجزائر جاهدة منذ الانتقال من مرحلة التسيير المخطط للاقتصاد إلى مرحلة اقتصاد السوق على توفير المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفق بيئة معززة بمجموعة من القوانين والنظم والتشريعات المحفزة والمنظمة للاستثمارات، كما قدمت ضمانات تشريعية وقانونية وحتى إدارية حماية لرؤوس الأموال المستثمرة ففتح الأسواق الدولية ورافقتها بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات الجهوية والإقليمية والدولية، وذلك أما منتجات المشاريع الاستثمارية المستوطنة في الجزائر. بعد الاستقلال عملت الجزائر على القضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية واعتمدت على الصناعات الثقيلة كسبيل لذلك عن طريق الاستثمار في صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبتروكيميائية، حيث سخرت لها إمكانيات ضخمة تجاوزت 120 مليار دج للفترة الممتدة بين 1966 و 1990، لكن ما فتئ أن بدأ الاقتصاد الجزائري في التراجع والضعف نتيجة لعدة عوامل من بينها: التبعية الاقتصادية، النمو الديموغرافي والاعتماد الكامل على تصدير منتج واحد هو النفط، حيث يشكل 95% من الإيرادات المتحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر، فالمؤسسات العمومية التي أنشئت في إطار النظام الاشتراكي لم تحقق مستويات الطموحات المنتظرة، لذلك قررت السلطات توقيف الاستثمار في المشاريع الضخمة والتوجه إلى تدعيم المنشآت القاعدية (الطرق، السدود، قطاعات البناء، الزراعة والصناعات الخفيفة)، مما أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات، وجعل اقتصادنا يعتمد كليا على الواردات الدولية في كل ما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية من معدات وقطع غيار، حيث عرفت بداية الثمانينات استيراد سلع الاستهلاك النهائي وخصصت له 10 مليار دولار سنة 1981 على حساب الاستثمار والتشغيل بالإضافة إلى الانخفاض المتواصل لأسعار النفط من 21.07 دولار للبرميل نهاية الثمانينات إلى ما دون 10 دولار للبرميل سنة 1994، وقد تزامنت فترة الثمانينات قيام الدولة بجملة من الإصلاحات الاقتصادية غرضها التخفيف من الضيق الناجم عن التدخل المتجاوز للدولة، وإدخال مرونة أكبر في قواعد النشاط وجعل الثقة في جهد المواطن، ويكون ذلك باستقلالية المؤسسات والقائمين بالنشاط، وتعبئة جميع الجهود دون استثناء حتى تنتقل البلاد من عهد البترول إلى عهد الاعتماد على النفس، كما أن الانتقال من الصناعات الثقيلة والاهتمام بالقطاعات الأخرى كالخدمات في بداية الثمانينات كانت متعلقة بإعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص.

كما أن مرحلة التسعينات تميزت بتراجع النمو الاقتصادي بحوالي 2% وارتفاع التضخم إلى 20.5% بالإضافة إلى ارتفاع معدل البطالة بشكل كبير، واستمر ميزان المدفوعات في الانخفاض مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية، وانخفاض في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة وتفاعل العوامل الدولية الغير ملائمة من تدهور في شروط التبادل الدولي والصدمة البترولية المعاكسة مع العوامل الداخلية وارتفاع خدمة الدين إلى الصادرات من 27% سنة 1980 إلى أكثر من 54% سنة 1986 وتجاوزت 80% عام 1994، الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية مجبرة على اللجوء إلى المنظمات العالمية ومن بينها صندوق النقد الدولي حيث دخلت في المفاوضات معه وتم إبرام اتفاقيات بين الطرفين وتم تبني برامجه الإصلاحية عرفت في المرحلة الأولى بمجموعة من البرامج لمدة سنة والتي تقتضي القيام بإيقاف تراجع النمو الاقتصادي واحتواء وتيرة التضخم، تحديد التجارة الدولية مع تخفيض خدمة الديون الخارجية، وفي المرحلة الثانية تم تطبيق برنامج التعديل الهيكلي من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والحفاظ على مستوى تشغيل دائم بالإضافة إلى خوصصة المؤسسات العمومية من أجل الانتقال إلى اقتصاد السوق، لكن هذه الإصلاحات كانت سببا في تزايد حدة الفقر بفعل انخفاض القوة الشرائية وتدهور الوضع المعيشي



للأفراد، وحرصا على التخفيف من الكلف الاجتماعية لتطبيق التصحيح الاقتصادي فقد رافقه بترتيبات لحماية الطبقات الضعيفة التي تفتقد إلى دخل، وبالنظر إلى عمليات الفصل وإغلاق المؤسسات التي نتجت عن إعادة الهيكلة والخصخصة فإن مشروع الحماية الاجتماعية أقام ترتيبات تخص التأمين على البطالة والإحالة على التقاعد المسبق بالإضافة إلى إنشاء وكالات التشغيل خصصت لفئة الشباب البطالين الذين استفحلت في أوساطهم ظاهرة البطالة والتي شملت أيضا فئة خريجي المعاهد.¹³ شكلت الجزائر منذ سنة 2000 منطقة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا سيما بعد الإصلاحات التي مست مختلف الجوانب خاصة الجانب التشريعي من خلال إصدار قانون 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار والهادف لتهيئة مناخ الاستثمار وإنشاء هيئات خاصة باستقبال وتوجيه المستثمرين المحليين والأجانب أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) والمجلس الوطني للاستثمار (CNI)، إلى جانب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2001 تمهيدا للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية الأمر الذي شجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في القطاع. وبحلول سنة 2007 عرفت الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع الطاقة انتعاشا ملحوظا حيث بلغت تدفقات رؤوس الأموال 1.6 مليار دولار وقد استمر هذا الارتفاع حتى سنة 2015 التي شهدت انهيارا في أسعار النفط حيث أدى ذلك إلى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتسترجع بعدها تطورها الإيجابي بشكل ملحوظ بحلول سنة 2016 حتى سنة 2018 وهذا لارتفاع أسعار النفط وارتفاع معدل النمو الاقتصادي مما أدى لتشجيع المستثمرين للاستثمار في مختلف القطاعات.¹⁴

رابعا: قياس أثر مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2019.

1. التعريف بمتغيرات الدراسة

سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على المتغيرات التالية:

المتغير التابع (FDI): الاستثمار الأجنبي المباشر.

المتغيرات المستقلة والتي تعبر على مؤشرات التنمية المستدامة

GDP: النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً).

EDU: الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي).

DYN-MORT: معدل وفيات الأطفال دون 5 سنوات (لكل 1000 مولود حي).

AGR: العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين).

وسيتم دراسة تأثير تطور أبعاد التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2019، حيث تم الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة من موقع صندوق النقد الدولي.

وعليه يمكن صياغة النموذج التالي: $FDI = f(gdp, dyn-mort, edu, agr)$

2. **التعريف بمنهجية نموذج (Auto-regressive Distributed Lag Models):** يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام

ARDL من خلال أسلوب "اختبار الحدود Bound Test" المطور من قبل (Pesaran et al 2001) حيث تم دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model AR(p)) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Model. في هذه

المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو أكثر.¹⁵

أ. **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية:** يتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية كمرحلة أولى من مراحل الدراسة، وحتى

يكون النموذج مقبولا لتطبيق منهجية ARDL لابد أن تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى $I(0)$ أو مستقرة عند الفارق

الأول $I(1)$ أو الفارق الثاني $I(2)$ أو خليط بينهما.

الجدول 02: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية



اختبار Phillip – perron			اختبار ADF			النموذج		السلسلة
عند الفرق الثاني	عند الفرق الأول	عند المستوى	عند الفرق الثاني	عند الفرق الأول	عند المستوى			
Tc	Tc	Tc	Tc	Tc	Tc			
-	-	-2.9398**	-	-	-3.0419***	Inter	I(1)	FDI
-	-	-3.3668*	-	-	-3.3589*	Tre In		
-	-11.379***	-0.6889	-	-7.6763***	-0.4250	None		
-	-	-2.7206*	-	-	-2.8578*	Inter	I(1)	GDP
-	-12.909***	-2.5164	-	-8.7840***	-2.6919	Tre In		
-	-	-2.5223***	-	-	-2.5881***	None		
-3.3020**	-1.6501	-1.9488	-3.1758**	-1.6162	-1.7957	Inter	I(1)	DYNMORT
-3.2390*	-1.8543	-0.6080	-3.1139	-2.9198	-3.0446	Tre In		
-	-	-8.2106***	-	-	-2.7797***	None		
-3.9461***	1.5811	-1.6229	-4.1790***	0.1602	-0.8301	Inter	I(1)	EDU
-3.8791**	-0.1886	3.7897	-4.4141***	-0.6236	3.9269	Tre In		
-3.9747***	-0.2747	0.1206	-4.0247***	-0.2747	-1.1431	None		
-5.2108***	-1.9469	-0.1954	-5.1596***	-1.948325	-1.0126	Inter	I(1)	AGR
-5.2502***	-1.8634	-1.9313	-5.1328***	-1.8127	-2.3307	Tre In		
-	-	-2.3203**	-	-	-1.6574*	None		

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews11.

*** معنوية عند مستوى 1 % حسب القيم الجدولية (Mackinnon1996).

** معنوية عند مستوى 5 % حسب القيم الجدولية (Mackinnon1996).

* معنوية عند مستوى 10 % حسب القيم الجدولية (Mackinnon1996).

من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) تبين أن متغيرات الدراسة مستقرة نوعا ما عند المستوى وهذا فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام وكذا معدل الوفيات وهذا عند مستوى معنوية 0.05، وهذا

المقال بعنوان: دراسة قياسية تحليلية لأثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-

2019.



يعني وجود جذر وحدة حيث القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة فيما يخص المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا ما أظهره أيضا اختبار فيليب برون حيث أن القيم أكبر من مستويات معنوية (1% 5% 10%)، وبعد أخذ الفرق الثاني أصبحت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة وهذا أنها متكاملة من الدرجة الثانية (2)I.

ب. اختبار فترة الإبطاء المثلى: تم تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) ونتائجه موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 3: تقدير معادلة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)

Dependent Variable: FDI

Method: ARDL

Date: 10/05/20 Time: 09:52

Sample (adjusted): 1994 2019

Included observations: 26 after adjustments

Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)

Model selection method: Akaike info criterion (AIC)

Dynamic regressors (4 lags, automatic): DYN_MORT EDU GDP AGR

Fixed regressors: C

Number of models evaluated: 2500

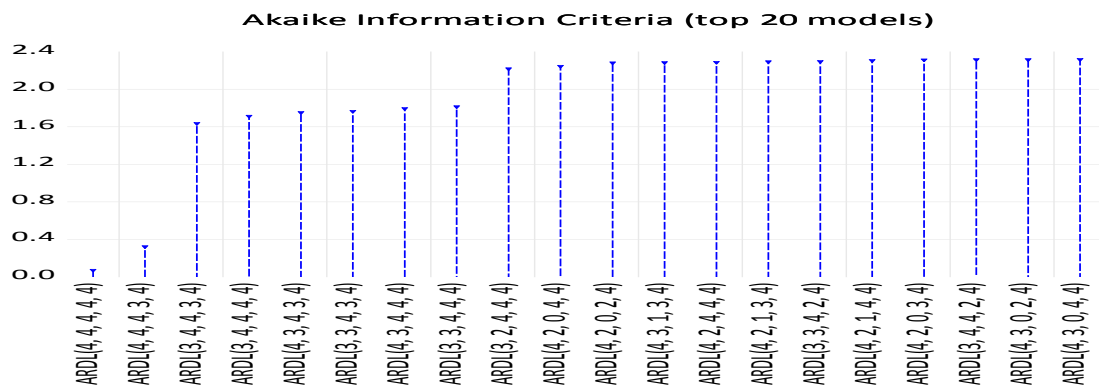
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	-2.148962	0.526086	-4.084810	0.1528
FDI(-2)	-2.452939	0.594816	-4.123859	0.1515
FDI(-3)	-0.982448	0.287354	-3.418946	0.1812
FDI(-4)	-0.543854	0.254243	-2.139106	0.2784
DYN_MORT	-16.28843	4.823796	-3.376684	0.1833
DYN_MORT(-1)	25.21573	6.877190	3.666575	0.1695
DYN_MORT(-2)	-2.289051	3.662895	-0.624929	0.6444
DYN_MORT(-3)	-25.31460	9.206186	-2.749738	0.2221
DYN_MORT(-4)	9.027658	4.017951	2.246832	0.2666
EDU	0.713281	0.190329	3.747626	0.1660
EDU(-1)	0.598872	0.328890	1.820888	0.3197
EDU(-2)	-0.295650	0.263147	-1.123518	0.4630
EDU(-3)	0.307953	0.252469	1.219764	0.4372
EDU(-4)	-1.163758	0.348879	-3.335707	0.1854
GDP	-1.531120	0.371043	-4.126529	0.1514
GDP(-1)	-1.361926	0.515007	-2.644482	0.2302
GDP(-2)	-1.778293	0.529839	-3.356286	0.1843
GDP(-3)	-1.445978	0.535944	-2.698003	0.2260
GDP(-4)	-0.106468	0.170908	-0.622957	0.6453
AGR	4.379476	1.646553	2.659784	0.2289
AGR(-1)	1.208394	1.010251	1.196132	0.4433
AGR(-2)	6.332262	1.585624	3.993546	0.1562
AGR(-3)	-2.512156	0.930490	-2.699821	0.2258
AGR(-4)	2.822641	0.500541	5.639187	0.1117
C	133.7058	45.28962	2.952240	0.2079
R-squared	0.993758	Mean dependent var		3.545732
Adjusted R-squared	0.843950	S.D. dependent var		1.235754
S.E. of regression	0.488162	Akaike info criterion		0.068642
Sum squared resid	0.238302	Schwarz criterion		1.278350
Log likelihood	24.10766	Hannan-Quinn criter.		0.416994
F-statistic	6.633542	Durbin-Watson stat		3.466010
Prob(F-statistic)	0.298757			

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews11.

ولاختبار فترة الإبطاء المثلى تم الاعتماد على معيار Akaike، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل 1: تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج ARDL



المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews11.

يظهر من الشكل أن فترة الإبطاء الأنسب هي $ARDL(4,4,4,4)$ ، حيث 4 بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر، و 4 لكل

المتغيرات المستقلة.

ج. اختبار صلاحية النموذج: من أجل تشخيص النموذج تم اختبار وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ

العشوائي من خلال اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test):

الجدول 4: نتائج اختبار (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 4 lags

F-statistic	0.564760	Prob. F(4,21)	0.6909
Obs*R-squared	2.913757	Prob. Chi-Square(4)	0.5724

Test Equation:

Dependent Variable: RESID

Method: Least Squares

Date: 10/05/20 Time: 10:22

Sample: 1990 2019

Included observations: 30

Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1.131611	7.867386	-0.143836	0.8870
DYN_MORT	0.048113	0.155624	0.309160	0.7602
EDU	0.004986	0.061688	0.080828	0.9363
GDP	0.055865	0.166596	0.335330	0.7407
AGR	-0.063584	0.234409	-0.271254	0.7888
RESID(-1)	0.132189	0.224720	0.588240	0.5626
RESID(-2)	-0.018364	0.219522	-0.083656	0.9341
RESID(-3)	-0.256416	0.228277	-1.123268	0.2740
RESID(-4)	-0.084822	0.235806	-0.359711	0.7227

R-squared	0.097125	Mean dependent var	6.17E-16
-----------	----------	--------------------	----------

المقال بعنوان: دراسة قياسية تحليلية لأثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-

2019.



Adjusted R-squared	-0.246827	S.D. dependent var	1.036460
S.E. of regression	1.157326	Akaike info criterion	3.373427
Sum squared resid	28.12749	Schwarz criterion	3.793786
Log likelihood	-41.60141	Hannan-Quinn criter.	3.507904
F-statistic	0.282380	Durbin-Watson stat	2.001505
Prob(F-statistic)	0.964523		

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews11.

النتيجة المتحصل عليها تعني قبول الفرض العدم ورفض الفرض البديل لأن إحصائية $Obs \cdot R\text{-squared}$ المحسوبة =

2.9137 أقل من القيمة الجدولية والتي لها توزيع مربع كاي = 3.84، ومنه قبول وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

ولأجل اختبار عدم وجود مشكلة ثبات التباين تم اعتماد اختبار (Heteroskedasticity Test: Breusch-(Pagan-Godfrey) ، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 5: نتائج اختبار (Heteroskedasticity Test: Breusch-(Pagan-Godfrey)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.270780	Prob. F(4,25)	0.8940
Obs*R-squared	1.245773	Prob. Chi-Square(4)	0.8705
Scaled explained SS	1.154907	Prob. Chi-Square(4)	0.8855

Test Equation:

Dependent Variable: RESID^2

Method: Least Squares

Date: 10/05/20 Time: 10:39

Sample: 1990 2019

Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.318836	11.68532	-0.540750	0.5935
DYN_MORT	-0.060540	0.231857	-0.261111	0.7961
EDU	0.059575	0.092765	0.642209	0.5266
GDP	-0.013132	0.246933	-0.053181	0.9580
AGR	0.179114	0.355834	0.503362	0.6191
R-squared	0.041526	Mean dependent var	1.038442	
Adjusted R-squared	-0.111830	S.D. dependent var	1.725815	
S.E. of regression	1.819758	Akaike info criterion	4.186295	
Sum squared resid	82.78795	Schwarz criterion	4.419828	
Log likelihood	-57.79443	Hannan-Quinn criter.	4.261005	
F-statistic	0.270780	Durbin-Watson stat	2.302679	
Prob(F-statistic)	0.893993			

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews11.

يلاحظ من خلال النتائج خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين، حيث أن الاحتمالات غير معنوية عند المستوى 1% 5% 10% .

اختبار مشكلة عدم التوزيع الطبيعي (اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معدلة الانحدار: Jarque-Bera)



بخصوص التحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار باستخدام Jarque-Bera يمكن رفض أو قبول فرضية العدم القائلة بأن بواقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً انطلاقاً من إحصائية هذا الاختبار، فنرفض الفرض العدم إذا كانت قيمة إحصائية JB أكبر من القيمة الجدولية لتوزيع مربع كاي والعكس.

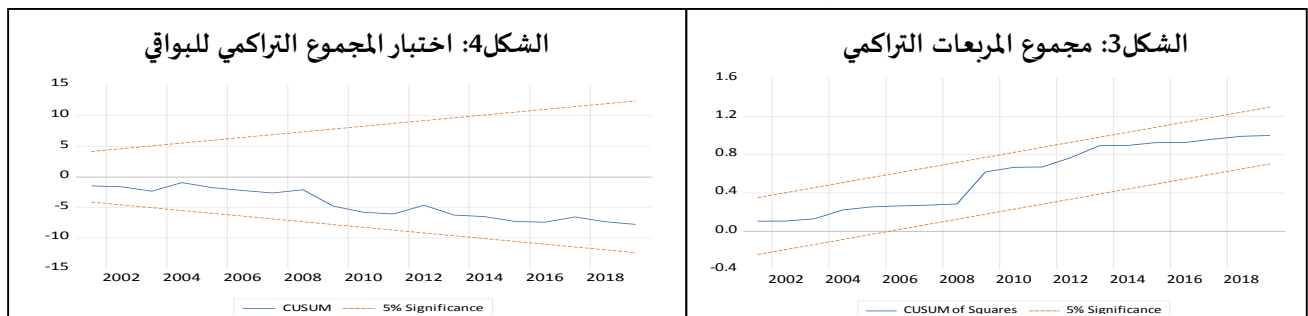
الشكل2: اختبار مشكلة عدم التوزيع الطبيعي



المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews11.

بما أن قيمة Jarque-Bera = 0.67452 هي أقل من القيمة الجدولية لتوزيع مربع كاي عند مستوى معنوية (10%، 5%، 1%) ومنه يمكن قبول فرضية الأساسية القائلة بأن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً.

د. اختبار استقرارية النموذج: لاختبار استقرار النموذج يتم استخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي، حيث يعتبران من أهم الاختبارات للكشف عن خلل البيانات من وجود أي تغييرات هيكلية لبيانات الدراسة، وكذا مدى استقرار وانسجام المعلومات طويلة الأجل مع المعلومات قصيرة الأجل.¹⁶



المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Eviews11

في كلا الشكلين يظهر أن منحى النموذج داخل حدود 5 %، وهذا يدل على انسجام المعلومات طويلة وقصيرة الأجل.

هـ. اختبار الحدود للتكامل المشترك: من أجل اختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، يتم الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك Bounds Test، حيث يتم رفض فرضية العدم أي عدم وجود تكامل مشترك إذا كانت f المحسوبة أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى.

الجدول6: اختبار الحدود (Ardl Bounds test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)

المقال بعنوان: دراسة قياسية تحليلية لأثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-

2019.



			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	13.66823	10%	2.2	3.09
K	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	26	10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews11.

يلاحظ من الجدول أن قيمة F المحسوبة تساوي 13.66823 وهي أكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى عند مستوى معنوية 5 % 10 % ، ومنه يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة أي وجود تكامل مشترك يظهر من خلال وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات الدراسة .

و. تقدير معادلة الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة

تقدير معاملات الأجل الطويل: يمكن تقدير معاملات الأجل الطويل والقصير، وهذا بعدما تم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، وتبين أنها مستقرة عند المستوى وعند الفارق الأول والثاني والتأكد من وجود تكامل مشترك عن طريق اختبار الحدود. حيث تظهر النتائج في الجدول التالي:

الجدول 7: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل للمتغير التابع FDI

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(FDI)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/05/20 Time: 10:54
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DYN_MORT	-1.353595	0.143001	-9.465605	0.0670
EDU	0.022544	0.049666	0.453911	0.7287
GDP	-0.873121	0.152940	-5.708903	0.1104
AGR	1.715807	0.232976	7.364746	0.0859
C	18.75730	5.178825	3.621922	0.1715

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews11.

يظهر من خلال الجدول أن معامل معدل الوفيات ومعدل النمو في نصيب الفرد سالب كما أن هذا الأخير غير معنوي، حيث تدل الإشارة العكسية على وجود علاقة عكسية مع المتغير التابع، وهذا يعني أنه كلما زاد معدل الوفيات انخفض الاستثمار



الأجنبي المباشر في الجزائر بنسبة 1.3535 والعكس، أما بالنسبة لباقي المتغيرات فتأثيرها إيجابي في الأجل الطويل أي كلما زاد مستوى التعليم و النمو في قطاع الزراعة أدى ذلك إلى زيادة جاذبية الاستثمارات الأجنبية 0.0225 و 1.7158 على التوالي.

-تقدير نموذج تصحيح الخطأ (الأجل القصير): بعد تقدير معاملات الأجل الطويل يتم تقدير معاملات الأجل القصير باستخدام نموذج تصحيح الخطأ وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول 8: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(FDI)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/05/20 Time: 22:02
Sample: 1990 2019
Included observations: 26

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FDI(-1))	3.979241	0.208425	19.09192	0.0333
D(FDI(-2))	1.526302	0.095765	15.93794	0.0399
D(FDI(-3))	0.543854	0.054500	9.979004	0.0636
D(DYN_MORT)	-16.28843	0.961213	-16.94571	0.0375
D(DYN_MORT(-1))	18.57599	1.153284	16.10704	0.0395
D(DYN_MORT(-2))	16.28694	1.311130	12.42206	0.0511
D(DYN_MORT(-3))	-9.027658	0.727809	-12.40388	0.0512
D(EDU)	0.713281	0.033847	21.07389	0.0302
D(EDU(-1))	1.151455	0.081020	14.21190	0.0447
D(EDU(-2))	0.855805	0.060494	14.14691	0.0449
D(EDU(-3))	1.163758	0.079176	14.69844	0.0432
D(GDP)	-1.531120	0.066901	-22.88618	0.0278
D(GDP(-1))	3.330738	0.172078	19.35597	0.0329
D(GDP(-2))	1.552446	0.103192	15.04423	0.0423
D(GDP(-3))	0.106468	0.034959	3.045487	0.2020
D(AGR)	4.379476	0.241936	18.10177	0.0351
D(AGR(-1))	-6.642747	0.352469	-18.84631	0.0337
D(AGR(-2))	-0.310485	0.214215	-1.449411	0.3845
D(AGR(-3))	-2.822641	0.176668	-15.97711	0.0398
CointEq(-1)*	-7.128202	0.321346	-22.18234	0.0287

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews11.

يظهر من الجدول أن معلمة تصحيح الخطأ ($CointEq(-1) = -7.1282$) سالبة و معنوية عند مستوى 5 % وتقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، حيث يظهر أن المتغيرات المستقلة لها نفس التأثير في الأجلين الطويل والقصير.

خاتمة

الاستثمار الأجنبي المباشر هو أداة ذات وجهين، وجه إيجابي في الظاهر، ووجه سلبي في النتائج لذلك وجب على الدول النامية عند استقطابها لرؤوس الأموال الأجنبية توجيهها بما يتماشى وخطط التنمية في هذه الأقطار، فضلا عن كون هذه الاستثمارات مؤثرة بشكل متفاوت على اقتصاديات المضيفة، وذلك وفقا لطبيعة وقدرات والمناخ الاستثماري لذلك البلد، فآثر

المقال بعنوان: دراسة قياسية تحليلية لأثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-

2019.



الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة بمختلف أبعادها يختلف من قطر لآخر، ومن شركة إلى أخرى وحسب نوع الاستثمار المارد القيام به، فمن الدول من تعتمد على الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة أساسية لتمويل خطط التنمية وتحقيق تنميتها المستدامة، وبالتالي يكون أثر هذا الأخير واضحا على مختلف المؤشرات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ومن الدول من تجعل منه كأداة فقط لدعم الاستثمار المحلي، ومنه يكون أثره ضعيفا على مجمل المؤشرات أو يكون منعما

النتائج: من خلال ما تم عرضه يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

- استهدفت الدراسة تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر من خلال أبعادها الثلاثة، بالاعتماد على تحليل منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة وهي طريقة تقنية قياسية حديثة في تحليل التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ تسمح بالحصول على نتائج أكثر دقة وكفاءة، وقد تم التوصل إلى نتائج ذات موثوقية في ظل صلاحية النماذج المستخدمة حيث خلصت لوجود علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في الجزائر.
- من خلال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) تبين أن متغيرات الدراسة مستقرة نوعا ما عند المستوى وهذا فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر ونصيب الفرد من الناتج الإجمالي الخام وكذا معدل الوفيات وهذا عند مستوى معنوية 0.05، وهذا يعني وجود جذر وحدة حيث القيم المحسوبة أقل من القيم الحرجة فيما يخص المتغيرات المستقلة الأخرى، وهذا ما أظهره أيضا اختبار فيليب برون حيث أن القيم أكبر من مستويات معنوية (1% 5% 10%)، وبعد أخذ الفرق الثاني أصبحت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة وهذا أنها متكاملة من الدرجة الثانية (2).
- يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيرات الحاصلة في أبعاد التنمية المستدامة، فتحسن المؤشر البيئي والاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى تحسن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، كما أن تراجع البعد الاجتماعي (تراجع مستوى التعليم وارتفاع معدلات الوفيات)، لها أثر في الأجلين الطويل والقصير.
- عرفت التنمية المستدامة والاستثمار الأجنبي للجزائر تطورا ملحوظا بالنظر إلى سعي الدولة الجزائرية للنهوض باقتصادها والالتحاق بركب الدول الناشئة، حيث عملت الجزائر على تطوير مؤشرات الاقتصادية من خلال محاولتها تنويع اقتصادها وتشجيع المنتج المحلي وتوفير المحيط المناسب له من أجل القيام بالعملية الإنتاجية والرقى بالمنتج الوطني بهدف توجيهه إلى السوق الدولي ومواجهة المنتجات الأجنبية والخروج من دائرة التصدير الوحيد المعتمد على تصدير البترول خاما على حالته الطبيعية. كذلك تعمل الجزائر على جذب أرس المال الأجنبي إليها من خلال تهيئة المناخ الاستثماري الملائم بسنها لمجموعة التشريعات المحفزة على الاستثمار وإبرامها لاتفاقيات في مجالات غير القطاعات الخدمية أو البترولية.

التوصيات: انطلاقا من النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- على الدولة الجزائرية أن تولي اهتماما أكبر بالاستثمار المحلي، فهو يعتبر الأداة المحركة للنمو، ووسيلة جاذبة للاستثمار الأجنبي، ومحركا فعالا للتنمية المستدامة.
- التعاون في مجال الطاقة الذي يعتبر من أكثر القطاعات جاذبية للاستثمارات الأجنبية في الجزائر وبالتالي ضرورة انفتاح الشركات الوطنية والتعاون في مجال استغلال المشتقات البترولية.
- مواصلة محاربة الفقر وتحسين فرص كسب الرزق في الأرياف عن طريق برامج التنمية الريفية، وفي المناطق الحضرية عن طريق الفرص الاستثمارية والبرامج الاجتماعية.
- تحديد طرق إدارة الموارد الطبيعية والتركيز على حقوق المجتمعات في الوصول العادل إلى الموارد الطبيعية.
- القيام بأعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيات والمعايير والعمليات، والمساهمة في صياغة قوانين في الشؤون البيئية، إضافة إلى تعزيز بناء القدرات والتوعية، وتبسيط روح المسؤولية الاجتماعية وتشجيع الممارسات البيئية.

المقال بعنوان: دراسة قياسية تحليلية لأثر تطور مؤشرات التنمية المستدامة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1990-



- العمل على الاقتداء بالدول المتقدمة والتي كانت لها تجارب ناجحة في تحقيق أهداف أبعاد التنمية المستدامة.
- فتح المجال أمام المنظمات الدولية للقيام بدورها في محاربة الفقر وحماية البيئة.
- العمل على إدخال الطرق الحديثة في تطوير استراتيجيات التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

- ¹: عقون شراف، بوقجان وسام، وبوفنغور خديجة. (التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية) (2015-2000) مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، (المجلد خاص). ميله، الجزائر، 2018، ص 196
- ²: براهيم خميسة، و ركيمة سعاد. الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية: الملتقى العلمي الدولي الثاني حول : المؤسسة بين الضرورة الاقتصادية والتحديات البيئية. جيجل، الجزائر 2017، ص 08.
- ³: محمد صديق نفاذي، الاقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الاستثمار الأجنبي (دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية) (المجلد 17: المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة). جامعة الأزهر، مصر، (2017) ص 652.
- ⁴: L'OCDE , (2008) .Définition de L'OCDE pour les investissement directs internationaux .P 17.
- ⁵: IMF, Balance of Payments Manual, Fifth Edition, (Washington : IMF-1993, pp86-87.
- ⁶: عثمانى أحسين، و شعابنية سعاد. الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاساته على النمو الاقتصادي في الجزائر. ملتقى دولي: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي. الجزائر، 2013، ص 13.
- ⁷: عبد الكريم كاي/الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية. . (الطبعة الأولى)، مكتبة حسن العصرية، بيروت، ص 55.
- ⁸: محمد عبد العزيز عبد الله، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية (المجلد 1). الأردن: دار النفائس. 2005، ص 30.
- ⁹: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية -مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار-. الكويت، 2019، ص 45.
- ¹⁰: زين منصوري، تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013 ص 320.
- ¹¹: . رضا مصيلحي أحمد اسماعيل، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في قطاع البترول، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإدارية، غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، المعهد القومي للإدارة العليا، مصر، 2005 ص 24-25.
- ¹²: ميثم عجم، التمويل الدولي. دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 31-32.
- ¹³: مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل التجربة الجزائرية دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 15-16.
- ¹⁴: Nordine grim, l'économie algérienne otage de la politique, casbah édition, alger, 2004, p 77
- ¹⁵: Pesaran, M., Shin, Y. and Smith, R. (2001). Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics, Vol.16, pp. 289-326 .
- ¹⁶: دحماني محمد ادريوش.. دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.. المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، الجزائر (2015)، ص 23.